اجتماع القادة الأسبوع المقبل.. والعراقية ترغب في المزيد

الكردستاني: لا أحد يستطيع التفرّد بمنصب الدفاع بعيداً عن شركائه

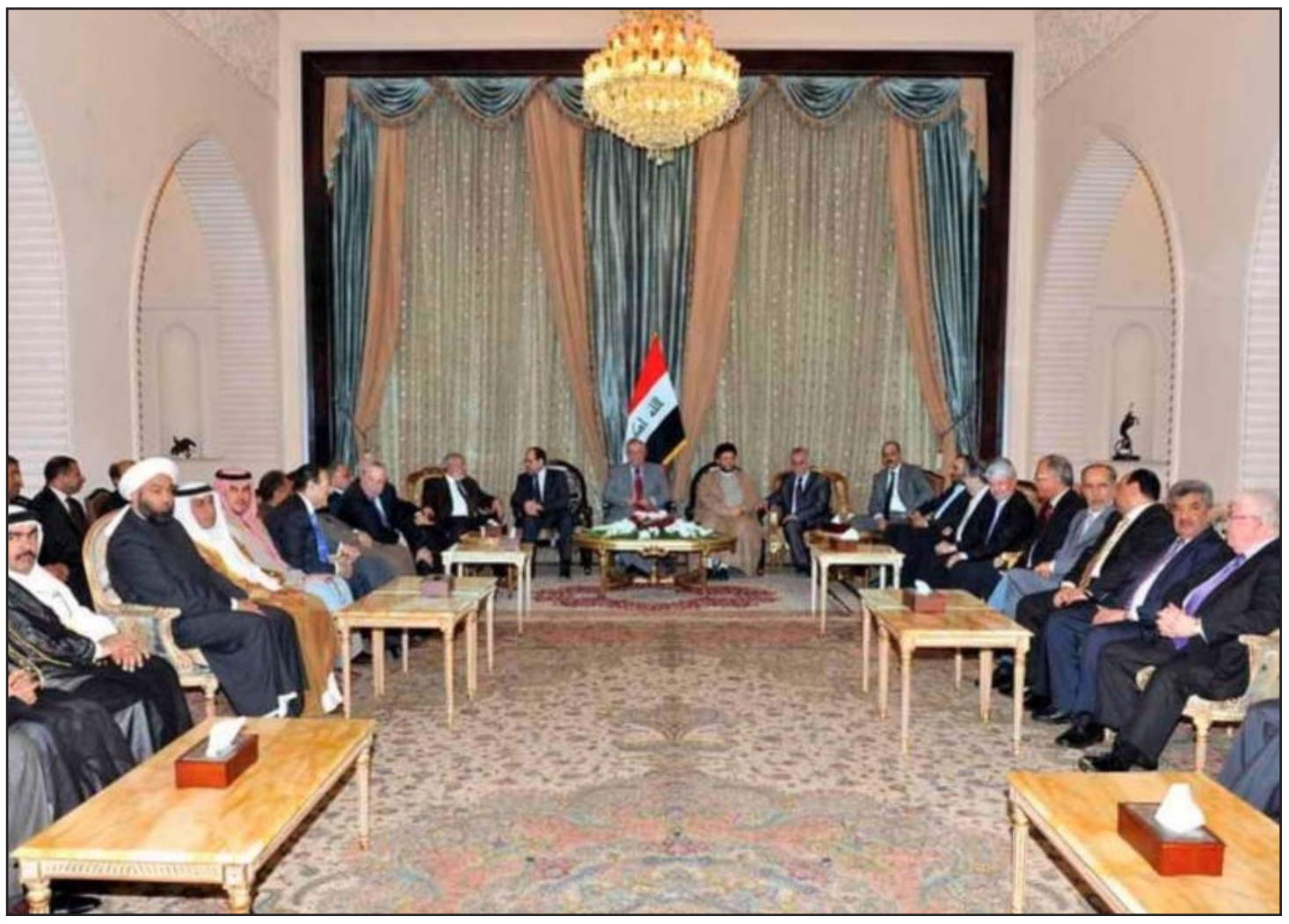

بغداد/ المدى

حددت الكتل السياسية، وحسب التحالف الكردستاني، الأسبوع المقبل موعدا لاجتماع قادة الكتل السياسية، فيما رجح الائتلاف الوطني عدم إمكانية الاجتماع في حل جميع القضايا العالقة.

النائب الكردستاني حسن جهاد قال أن الاسبوع القادم سيشهد اجتماعاً لقادة الكتل السياسية ضمن مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وحسب الوكالة الاخبارية للانباء فأنٍ جهاد توقع أن يشهد الاسبوع المقبل حراكاً سياسياً وتفعيل لمبادرةٍ رئيس الجمهورية جلال طالباني، مشيراً الى وجود اجتماع سيجمع طالباني مع قادة الكتل السياسية يسبق الاجتماع الموسع.

وأضاف: أن جميع الاجتماعات السابقة لم تكن بها نتائج ملموسة، متمنياً أن يكون الاجتماع القادم يحسم الكثير من الخلافات العالقة بين الكتل السياسية.

أما في ما يخص الانباء عن نية رئيس الوزراء نوري المالكي بترشيح شخصية لوزارة الدفاع بعيداً عن العراقية أشار جهاد الى: أن الحكومة توافقية ولا يمكن تسمية وزير للدفاع أو للداخلية دون موافقة التحالف الوطني وائتلاف العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية.

وبين: أن هذا الموضوع قام بطرحه المالكي لكن تم رفضه من قبل العراقية وفي حالة تم عرضه مرة اخرى ايضا سوف يرفض.

وكان النائب شاكر الدراجي عن ائتلاف دولة القانون،كشف عن اجتماع قريب يجمع الرئاسات الثلاث قبل اجتماع قادة الكتل السياسية الذي لم يحدد بعد والذي يهدف إلى التقريب في وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين لحلحلة الأوضاع السياسية الراهنة،

وقال الدراجي إن مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني جاءت مكملة للمبادرة التي طرحها نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي.مبينا أن جميع الكتل متفقة على حضور الاجتماع المقبل لحلحلة الأزمة السياسية. وأضاف أن المبادرتين ستناقشان الوضع السياسي الحالي وكيفية الخروج منه بحلول ترضي جميع الأطراف. بالإضافة إلى معالجة القضايا التي تقف عائقا أمام تقدم العملية السياسية. فضلا عن مناقشة الوضع العراقي مابعد الانسحاب الأميركي. وكيفية حماية أجوائه وحدوده وعلاقاته مع دول العالم.والأوضاع في المنطقة خاصة الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية باعتبار أن أي تغيير يطرأ يمس العراق إن كان ايجابيا أم سلبيا.

ودعا الدراجي جميع الكتل السياسية إلى إبداء التعاون فيما بينها.لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها. وإنجاح المبادرة وإخراج البلاد من الوضع السياسي المربَك

من جانبه رأى النائب عن التحالف الوطني، إن اجتماع قادة الكتل المرتقب، يحتاج لتنازلات عن المصالح الشخصية لإنجاح الاجتماع.

وقال الشهيلي في تصريح سابق: توجد الكثير من الدعوات للمصالحة الوطنية وحل القضايا العالقة بين الأطراف السياسية وتوحيد الصف السياسي للكتل، مبيناً: إن هذه الدعوات تحتاج لتنازلات من الكتل السياسية عن مصالحها الشخصية، وجعل المصلحة الوطنية تغلب عليها.

وأوضح النائب عن الوطني: إن الكتل السياسية تنادي بقضايا سامية ومنها متطلبات الشعب، لكن خلف الكواليس تتهجم على الحكومة، مشيراً الى أن الخطأ الذي وقعت به الحكومة هو جعلها شراكة وطنية، وكان الأفضل أن تكون أغلبية لكي نعرف من هو يعترض على عملها.

وفي الصعيد ذاته، أكد النائب عن الائتلاف الوطني جواد الجبوري أن اجتماع قادة الكتل لم يحسم جميع المشاكل العالقة بين الكتل السياسية.

وقال الجبوري: أن اجتماع قادة الكتل السياسية هو اجتماع ايجابي لكنه سوف لا يحل جميع المشاكل العالقة بين الكتل السياسية لوجود خلافات كثيرة فيما بينها وحتى وان تم حلها فستكون هناك مستجدات في العملية السياسية وتقاطعات تعترض العملية.

من ناحيته، قال عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية قيس الشذر إن المشاكل والازمات التي يعانيها العراق لايمكن ان تحل الا بلقاء لقادة الكتل السياسية وفق التوافق الوطني والشراكة الحقيقية.

واضاف الشذر لوكالة الصحافة المستقلة إن الاسراع في التوصل الى حلول للازمات ستضفي للاجواء العامة في البلاد استقراراً دائماً تساعد على التوجه الحقيقي نحو البناء والاعمار وتوفير الخدمات التي يحتاجها الشعب.

وبخصوص تأثير الانسحاب الامريكي على التوافق الوطني اوضح الشذر إن العراقيين جميعاً وبمختلف تواجهاتهم اتفقوا على الانسحاب الامريكي ونأمل ان يكون هذا الاجتماع فاتحة خير لتوافقات اخرى بدأت بوادرها واضحة عبر دعوات رئيس الجمهورية ونائبيه للقاء سياسي قريب.

يذكر ان النائبة أشواق الجاف عن ائتلاف الكتل الكردستانية شددت على ضرورة إبداء مرونة أكثر من قبل الفرقاء السياسيين لحلحلة الأمور و قطع الطريق أمام الدول الإقليمية والخلايا الإرهابية التي تستعد لملء الفراغ بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد نهاية العام الحالي.

وقالت الجاف: إن المبادرة التي دعا إليها رئيس الجمهورية جلال طالباني تتطلب إبداء مرونة من قبل القادة السياسيين للتهيؤ إلى مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي. وان المبادرة إذا استطاعت جمع الفرقاء السياسيين وإقناعهم بتغيير سياساتهم السابقة وإبداء مرونة في حلحلة الأمور، فإنها ستقطع الطريق أمام الدول الإقليمية والخلايا الإرهابية التي تستعد لتنفيذ أجندات خاصة.

وأضافت إن توحدت الكتل السياسية فسيشكل توحدها نقطة انطلاق إيجابية نحو بناء عراق جديد. وإذا استمرت الكتل على مواقفها السابقة فإن هذه المبادرة ستكون كسابقاتها.

وأشارت الجاف إلى أننا نحتاج إلى الإيمان بالدستور وتطبيقه دون انتقائية وإنّ العمل الجاد على تنفيذ اتفاق أربيل، أفضل من البدء بمبادرات جديدة قد لا تأتي بجديد على الساحة السياسية.

المسيحيون يرفضون بقاء قوات دولية في مناطقهم

نائب عن المكوّن: لسنا طرفاً في الخلافات السياسية وعلى الحكومة حماية الأقليات

بغداد/ المدى

أكد عضو مجلس النواب عن المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري لويس كارو إن مسيحيي العراق ضد وجود قوات دولية في مناطق الاقليات او المتنازع عليها.مبينا نحن مع الحل السياسي والسلمي لجميع القضايا والازمات في المشهد السياسي.

وقال كارو لوكالة الصحافة المستقلة إن الاقليات المنتشرة في العراق وخاصة المسيحيين ليسوا طرفاً بأي نزاع سياسي مع اي جهة وعلى الجهات السياسية المختلفة ان تسعى وبجدية للوصول الى حلول سريعة للازمات الراهنة التي تعاني منها البلاد وخاصة المتعلق منها بالمادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها والتي من الامور التي تقف عائقاً امام الحل السياسي.

وأضاف كارو إن وضع الاقليات الآن في العراق صعب وعلى الكتل السياسية الالتفات الى هذه الاوضاع والعمل الى حلها بصورة تضمن حقوق الجميع وبدون استثناء.

وكانت تصريحات لبعض الشخصيات السياسية قد طالبت بضرورة تواجد قوات دولية خاصة في المناطق المتنازع عليها لضمان الأمن والاستقرار فيها.

أكد مجلس النواب انه بصدد تشريع قوانين من شأنها وقف هجرة الأقليات الدينية في العراق، بعد ان تزايدت خلال السنوات القليلة المنصرمة.

وقال مقرر المجلس النائب محمد الخالدي ايلول الماضي ان القوانين الجديدة ستلزم الحكومة العراقية بضرورة توفير فرص عمل لأبناء هذه الأقليات، فضلا عن إجراءات اخرى من شانها عدم دفعهم الى الهجرة.

وكان رئيس المجلس أسامة النجيفي اكد خلال استقباله عضو مجلس الشيوخ الكندي دون ميرداث ان العراق يعمل بشتى السبل والوسائل لوضع حلول لوقف هجرة الاقليات الى خارج العراق.

وشهدت السنوات القليلة المنصرمة التي تلت سقوط نظام صدام هجرة واسعة للمسيحيين والايزيديين والصابئة وغيرهم من أبناء الأقليات الدينية وخاصة في بغداد والموصل وكركوك في العراق نتيجة استهدافهم من قبل جماعات مسلحة.

وأوضح الخالدي في حديثه لإذاعة العراق الحر ان الحكومة العراقية لا يمكنها توفير الحماية الامنية لجميع أفراد الاقليات الدينية، الا انه اكد ان اجراءات مشددة ستتخذ لحماية المراكز الترفيهية التي يرتادونها ودور العبادة التابعة لهم.

الى ذلك أكد المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي استعداد الحكومة العراقية لتامين الحماية للاقليات الدينية في العراق، واللجوء الى كافة الوسائل للحد من هجرتهم الى خارج العراق.

في هذه الاثناء دعا النائب المسيحي في البرلمان العراقي يونادم كنا الحكومة العراقية الى ضرورة التعامل بجدية مع مشكلة الاقليات في العراق، وايجاد الحلول الجذرية لها، داعيا اياها في الوقت ذاته الى انهاء سياسات التمييز والإقصاء والتهميش التي يعاني منها افراد الاقليات الدينية في العراق.

من جانبها حذرت وزارة الخارجية الأميركية من تعرض الأقليات الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى "أخطار جديدة" بسبب موجة الثورات الشعبية التي تشهدها.

هذه التحذيرات جاءت على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في تصريحات صحفية بمناسبة صدور التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية حول العالم، دعت فيه الحكومات إلى تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن الحريات الدينية و"خلق مناخ من التسامح".

وأكدت كلينتون أن الدول التي تحترم الحريات الدينية وتتعاون مع المجتمع المدني وتحارب القمع تجعل مجتمعاتها أكثر استقرارا".

صلاح الدين: استعدادات استفتاء الإقليم على أوجّها

مجلس المحافظة ينتظر مجيء رئيس الوزراء ويقول: الفيدالية مطلب شعبي

بغداد/ المدى

أعلنت محافظة صلاح الدين، امس، عن مباشرتها طبع استمارات لإجراء استفتاء شعبي لإقامة الإقليم، مشيرة إلى أنها تترقب زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي وما سيتمخض عنها.

وقال النائب الأول لمحافظة صلاح الدين أحمد عبد الجبار الكريم في تصريح نقلته وكالة السومرية نيوز"، إن "اللجان المختصة بتنظيم إعلان إقليم صلاح الدين باشرت، امس، طبع الاستمارات الخاصة لإجراء استفتاء شعبي لإقامة الإقليم"، مبينا أن "المحافظة تترقب زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي لها، وبحث موضوع إقامة الإقليم".

وأضاف الكريم أنه "في حال استمر موقف المالكي بالرفض سنذهب إلى خيار الاستفتاء الشعبي وفق بنود الدستور"، مشيرا إلى أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني تعهد لوفد المحافظة الذي زاره الأسبوع الماضي بمتابعة موضوع إقامة إقليم في صلاح الدين، كونه طلب دستوري".

وأوضح النائب الأول لمحافظة صلاح الدين أن "صلاح الدين تنتظر نتائج دور الرئيس طالباني وتعهداته"، نافيا في الوقت نفسه "وجود أي دعم دولي وراء قرار إعلان إقليم في صلاح الدين".

وأكد الكريم أن "المحافظة لم تجر أي اتصالات خارجية، كما لم تتحرك حول هذا، بل تنتظر ما ستسفر عنه زيارتنا للرئيس طالباني ونرغب باعتماد مبدأ الحوار"، لافتا إلى أن "الخطوة جاءت بطلب أهالي صلاح الدين بعد أن مورست ضدهم أنواع من التهميش والإقصاء واستمرار سياسة الاجتثاث التي حرمت المحافظة من كفاءات إدارية وأمنية وعلمية".

وأشار الكريم، إلى أن "حكومة بغداد تشجع مبدأ الحوار، ولهذا لا نعتقد أنها ستعاقب من يحترم بنود الدستور في عمله اليومي"، معتبرا أن "موقف بعض الرافضين من برلماني المحافظة للإقليم جاء لتحقيق مآرب شخصية وإرضاء السلطات في بغداد"، في إشارة إلى موقف النائبين علي الصجري وقتيبة الجبوري".

وجدد الكريم "موقف محافظة صلاح الدين وتصميمها على إقامة إقليم إداري واقتصادي، ما لم يصوت أهلها بعكس ذلك"، مشيرا إلى أن "القرار بيد أهالي المحافظة، وهم أصحاب الكلمة الفصل فيه"، مستبعدا أن "تلجأ الحكومة المركزية إلى استخدام أوراق ضغط على حكومة المحافظة لثنيها عن قرار إقامة الإقليم".

وكان مجلس محافظة صلاح الدين جدد، نهاية تشرين الثاني الماضي، تأكيده على إقامة الإقليم واتفاق مجلسها وشيوخ عشائرها على رفض التفاوض وقبول مبدأ الحوار، فيما أكد تجاوب رئيس القائمة العراقية إياد علاوي مع أسباب إعلان المحافظة إقليما بعد أن كان متخوفا من الفكرة، فيما أعتبر عدد من شيوخ العشائر أن المعاناة والقلق من استمرار الاعتقالات وسياسة التهميش تراكمات تدعو لمساندة الإقليم.

وأعلن مجلس محافظة صلاح الدين، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن رئيس الجمهورية جلال طالباني تعهد بدعم طلب إقامة الاقليم، وحث رئيس الوزراء نوري المالكي على إرساله إلى مفوضية الانتخابات، فيما اكد أن طالباني اعرب عن أمله بأن يكون إقليم صلاح الدين هو الثاني بعد كردستان.

وكان مجلس محافظة صلاح الدين أعلن، في (٢٠ من تشرين الثاني ٢٠١١)، أن المهلة التي حددها لرئيس الوزراء بشأن طلب إقامة الإقليم، انتهت، مهدداً باللجوء إلى رئاسة الجمهورية أو المحكمة الاتحادية لمقاضاة الحكومة بسبب تأخرها في إرسال الطلب إلى مفوضية الانتخابات، معرباً عن أمله بتغلب لغة الحوار على "الصراعات التي تضر بمصالح المواطنين.

ووصف زعيم القائمة العراقية، إياد علاوي، في (٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١)، خلال لقائه شخصيات السياسية وشيوخ عشائر محافظة كركوك، في أربيل، إقامة الأقاليم في الوقت الحالي كـ"صب الزيت على النار"، مؤكداً أن الطائفية السياسية التي اعتمدت في العراق هي التي دفعت للمطالبة بالأقاليم.

فيما أكد ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، في (٢٦ من تشرين الثاني ٢٠١١)، أن تباعد وجهات نظر قيادات القائمة العراقية بشأن موضوع تشكيل الأقاليم بات "واضحاً للجميع"، وفي حين شدد على ضرورة عدم طرح هذه المسألة بوصفها "اعتراض سياسي"، دعا "العراقية" لإصدار بيان يوضح موقفها من بهذا الخصوص منعاً لأي لبس.

وأعلن مجلس محافظة صلاح الدين، في (٢٧ تشرين الاول ٢٠١١)، المحافظة إقليماً اقتصادياً وإدارياً منفصلاً، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن مجلس الوزراء "سيرفض" إقامة إقليم في محافظة صلاح الدين، مبينا أن الطلب بني على "خلفية طائفية وحماية البعثيين"، لافتاً إلى أن المحافظة كانت "معقلاً للإرهاب".

يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظ

زيباري يهيىء الأجواء لزيارة المالكي إلى واشنطن

وزير الخارجية يبحث مع مجلس الأمن الدولي خروج العراق من الفصل السابع

بغداد/ المدى

استعرض وزير الخارجية هوشيار زيباري مع بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة على هامش المؤتمر الدولي حول أفغانستان المنعقد في مدينة بون الالمانية العلاقة بين العراق والامانة العامة للامم المتحدة.

وقال بيان لوزارة الخارجية العراقية امس الثلاثاء:أن زيباري وكي مون ناقشا أهم التطورات في العراق، وتقديم الامين العام للامم المتحدة بان كي مون خلال هذا الشهر ثلاثة تقارير تتعلق بالعلاقة بين العراق والامانة العامة بشأن بعض القضايا المتبقية من احكام الفصل السابع.

وأضاف البيان: كما تطرقا الى زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي المرتقبة الى الولايات المتحدة الامريكية، وما يمكن ان تتمخض عنه هذه الزيارة على صعيد تطوير العلاقة بين العراق والولايات المتحدة وانعكاسات ذلك على علاقة العراق بالامم المتحدة ولاسيما في مجال انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق نهاية هذا العام ٢٠١١.

وكان المالكي قد أعلن، انه سيقوم بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في الـ١٢ من الشهر الحالي، مبينا أن هذه الزيارة تأتي في إطار تعميق علاقات الصداقة والتعاون والمصالح المشتركة بين البلدين.

وقال بيان صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، منه إن "رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية في ١٢ من الشهر الحالي تلبية لدعوة من الرئيس باراك اوباما"، مبينا أن "هذه الزيارة تأتي في إطار تعميق علاقات الصداقة والتعاون والمصالح المشتركة بين البلدين".

وأضاف البيان أن "المالكي يعرب عن ارتياحه لنجاح البلدين في تنفيذ الاتفاقات الثنائية الموقعة بينهما، إضافة إلى تثمينه جميع التضحيات والجهود التي بذلت لدعم العراق ومساعدته في تخطي الصعاب وتحقيق السيادة الكاملة".

في السياق نفسه وفي بيان آخر للخارجية العراقية قالت أن زيباري التقى وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن، وجرى خلال هذه اللقاءات استعراض العلاقة بين العراق ومجلس الامن في ما يتعلق بالقضايا المتبقية من احكام الفصل السابع، فيما تركّز اللقاء مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة هلاري كلنتون على العلاقات المستقبلية بين البلدين في ضوء تفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي، والزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء نوري المالكي الى واشنطن.

وطالبت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي امس الاول الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، بالامتناع عن توقيع أي اتفاق مع الولايات المتحدة مالم يكن مشروطا بتعهد بإخراج العراق من طائلة الفصل السابع.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أمس في بيان إن "الحكومة العراقية عندما وقعت الاتفاقية الأمنية مع واشنطن عام ٢٠٠٨ والتي تم فيها تحديد موعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الجاري ٢٠١١، أكدت حينها أنها تهدف إلى إخراج العراق من بند الفصل السابع، ولكن ذلك لم يتحقق، كما لم يتم تنفيذ كافة بنود الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون".

واعتبر أن "خروج الجيش الأميركي لا يعني عودة السيادة الكاملة للعراق ما دام البلد خاضعا للفصل السابع"، مطالبا في الوقت نفسه الحكومة العراقية بـ"عدم توقيع أي اتفاق خلال أي مفاوضات مقبلة مع الجانب الأميركي من دون التعهد والالتزام بإخراج العراق من بند الفصل السابع، وخلال فترة زمنية محددة، لكي يتحقق الوفاء بالالتزامات بين البلدين".